تحويل السرديات:
العوائق والفرص أمام الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الكامل للنساء في لبنان

ورشة العمل الأولى:

العوائق والفرص أمام الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الكامل للنساء في لبنان

تنويه: تمّ النشر من خلال الجامعة الأميركيّة في بيروت ومجلس وزراء دول الشمال الأوروبي. الآراء والنتائج الواردة هنا هي خاصة بالمؤلف ولا تمثل بالضرورة مواقف مجلس وزراء دول الشمال الأوروبي.

الخلفية

يقف لبنان اليوم عند مفترق طرق نتيجة تفاقم الانهيار الاقتصادي، وعدم الاستقرار السّياسي وحالة عدم اليقين، والتفكك الاجتماعي.[1] وقد أدّى هذا الوضع إلى تعميق أوجه عدم المساواة الجندرية من خلال زيادة إقصاء النساء عن الفرص الاقتصادية النظامية، ودفع المزيد منهنّ إلى العمل غير النظامي وغير المحمي. هذا، وتحدّ الأطر القانونية الضّعيفة والتّمييزية، بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية وقانون الجنسية، من حقوق النّساء وقدرتهنّ على الوصول إلى الحماية.[2] وتهمّش شبكات المحسوبية السّياسية والزبائنية الطائفية النّساء أكثر فأكثر من مساحات صنع القرار، في حين أن تقلّص أنظمة الحماية الاجتماعية[3] يترك النساء مثقلات بشكل غير متناسب بأعباء الرّعاية غير مدفوعة الأجر ومعرّضات للفقر. وتواجه النساء في لبنان تحدّيات اجتماعية-اقتصادية كبيرة، مع معدّل مشاركة في القوى العاملة لا يتجاوز 28% في العام 2023،[4] وارتفاع معدّلات البطالة، وفرص اقتصادية محدودة، إضافة إلى برامج حماية اجتماعية لا تستجيب بشكل كافٍ لاحتياجات النساء بينما يشاركن بشكل كبير في العمل غير النظامي من خلال أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.[5]

رغم أن لبنان يسجّل واحدًا من أدنى معدلات مشاركة النساء في سوق العمل عالميًا، وعلى الرغم من المناصرة المتزايدة، تبقى النساء مستبعدات بشكل ملحوظ من الاقتصاد النظامي ومن منصات صنع القرار.[6] ومع الاستبعادات الهيكلية المنهجية والمتجذّرة في اقتصاد سياسي يقوّض دور النساء ومشاركتها في صنع القرار، تتحمّل النساء بشكل غير متكافئ عبء العمل غير المدفوع الأجر وغير النظامي في غياب حماية كافية من جهة برامج الحماية الاجتماعية القائمة. فإنّ البرامج المتوفّرة تستهدف الاحتياجات بشكل ضعيف، وتتجاهل الأبعاد الجندرية للفقر والرعاية، وهي في نهاية المطاف تعاني من نقص التمويل أكثر من أي وقت مضى. وهذا الوضع ينطبق بشكل خاص على النساء في المناطق الرّيفية، والمجتمعات اللّاجئة، والقطاعات ذات الدّخل المحدود، اللّواتي يواجهن دوائر من التّبعية الاقتصادية والغياب عن الحياة السياسية.

إنّ المشكلة لا تكمن فقط في مسألة وصول النساء، بل في التصميم الهيكلي للأنظمة التي فشلت في إدماجها. ومع المأزق السياسي وانهيار الثقة العامة، تصبح الحاجة لمأسسة المساواة الجندرية أكثر إلحاحًا.

---

[1] مدّاح، ل. س.، الأشقر، و.، ونعيمة، أ. (2025، حزيران). إعادة بناء لبنان: استراتيجيات لمعالجة التفاوت في الدخل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي (موجز السياسات رقم 82). المركز اللبناني للدراسات.

[2] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2022). المشاركة الاقتصادية للنساء في لبنان: تحليل خرائطي للقوانين والأنظمة (E/ESCWA/CL2.GPID/2022/TP.27).

[3] هيئة الأمم المتحدة للمرأة - لبنان. (2023، حزيران). أثر الأزمة المالية في لبنان على التمكين الاقتصادي للنساء (ورقة إحاطة). هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

[4] البنك الدولي. (2023). معدل مشاركة النساء في القوى العاملة (% من إجمالي عدد النساء في الفئة العمرية 15 سنة وما فوق) (تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية) [مجموعة بيانات]. مؤشرات التنمية العالمية.

[5] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2022). الحماية الاجتماعية في لبنان: من منظور جندري.

[6] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2022). المشاركة الاقتصادية للنساء في لبنان: تحليل خرائطي للقوانين والأنظمة (E/ESCWA/CL2.GPID/2022/TP.27).

في إطار مشروع تحويل السرديات المدعوم من المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي وبالشراكة مع سفارات الدنمارك وفنلندا والنروج والسويد في لبنان، ومعهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت، عُقدت جلسة نقاشية تناولت موضوع الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي للنساء في لبنان، وذلك استنادًا إلى عامين من العمل المستمرّ في دراسة التمكين الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي لهنّ في لبنان. وقد تمحورت الجلسة حول العوائق الهيكلية والسياساتية والاجتماعية التي تعيق المشاركة الاجتماعية-الاقتصادية للنساء، وتطرّقت المناقشات إلى غياب أنظمة حماية اجتماعية شاملة، وإلى عدم المساواة الجندرية في أسواق العمل، وإلى العبء غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. كما ركّزت الجلسة على قضايا القوانين الشّخصية التّمييزية، ومحدودية الشمول المالي، وغياب التخطيط المالي المستجيب للنوع الاجتماعي. وقد نُظر في هذه التحديات في ظلّ الانهيار الاقتصادي المستمرّ في لبنان، وتعطّل الحوكمة، وتعمّق التشرذم الاجتماعي، والتي مجتمعةً تؤدي إلى تفاقم هشاشة النساء الاجتماعية-الاقتصادية وغيابهنّ السياسي.

أدارت الجلسة مديرة معهد الأصفري، لينا أبو حبيب، وشارك فيها كل من وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد، ورئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض، ومديرة منظمة نواة للمبادرات القانونية والمحامية ليال صقر، حيث قدّم كلّ منهنّ رؤى من منظور الحكومات والسياسات والمجتمع المدني. وتناولت المتّحدثات التحديات الاجتماعية-الاقتصادية التي تواجه النساء، وناقشن تداعياتها، كما قدّمن توصيات للإصلاح.

التحديات

1. **العوائق الهيكلية والقانونية أمام المساواة الجندرية**

إن غياب قانون مدنيّ موحّد ينظّم مسائل الأحوال الشخصية يعزّز الإطار القانوني الذّكوريّ والمجزّأ بعمق في لبنان. فعدم قدرة النساء على منح الجنسية لأطفالهنّ، إلى جانب القوانين المتعلّقة بالزواج والطلاق والحضانة والإرث التي تخضع للمرجعيات الدّينية، لها آثار مباشرة على الوصول إلى التّعليم والرّعاية الصّحية والهوية القانونية. ويؤدي ذلك إلى تفاقم العنف الأسري، وسوء المعاملة، والتّمييز في أماكن العمل.[7] كما أنّ هذا الإطار يرسّخ الأدوار الجندرية غير المتكافئة داخل الأسرة، حيث لا يُعترف بعمل الرعاية غير المدفوع الأجر الذي تتحمّله النّساء بشكل غير متناسب، وبالتّالي لا يحظى بأيّ حماية قانونية أو مالية. ونتيجة لذلك، تبقى النساء أكثر عرضة للعنف الأسري وسوء المعاملة والتّمييز في العمل، فيما تبقى مساهماتهنّ الاقتصادية غير مرئية في القانون والعرف.[8]

2. **الثغرات في نظام الحماية الاجتماعية الوطني**

مع وجود نظام حماية اجتماعية ضعيف وإقصائي، تُستبعد النساء العاملات في القطاع غير النظامي من شبكات الأمان. أمّا نظام الحماية الاجتماعية في لبنان فلا يزال مجزّأً، وتُوزَّع المنافع عبر شبكات زبائنية بدلاً من نظام موحّد، الأمر الّذي يؤدّي فعليًا إلى استبعاد العمّال والعاملات غير النّظاميين/ات واللاجئين/ات الذين يفتقرون إلى هذه الروابط.[9] ويزداد هذا الأمر حدّة بالنسبة للنساء اللاجئات اللواتي يواجهن معوّقات أكثر صعوبة. والجدير بالذكر هنا أنّ برامج وزارة الشؤون الاجتماعية تغطّي ما يقارب 20% فقط من السكّان، وغالبًا ما تُعتبر غير مستهدِفة بشكل جيّد وغير كافية، وينتج عن ذلك استبعاد النّساء بشكل غير متناسب من المساعدات، خصوصًا في أوقات الأزمات.[10] وفي الوقت عينه، يبقى الإنفاق موجَّهًا بشكل كبير نحو متقاعدي القطاع العام والدّعم الحكومي،[11] فيما لا تصل سوى نسبة صغيرة إلى الفئات الأكثر ضعفًا، ممّا يترك النّساء الفقيرات في العمل غير النظامي بدون حماية بشكل غير متناسب.

3. **العوائق الجندرية أمام الحصول على الائتمان، والعمل، والاستقلال الاقتصادي**

تُعاني النساء من تمثيل ناقص في سوق العمل النظامي في لبنان رغم مساهماتهنّ الكبيرة، ويظل الوصول إلى فرص وبرامج التمويل الصغير محدودًا، وحين حال كانت متاحة، غالبًا ما تفتقر إلى الأدوات الأساسية مثل التّدريب على الثقافة المالية، ممّا يترك العديد من النساء عرضة للديون أو الاستغلال. وعلى الرغم من وجود أدلّة تُظهر أنّ النساء في لبنان أكثر التزامًا من الرّجال بسداد القروض، إلا أنّهن

---

[7] هيومن رايتس ووتش. (2018، 3 تشرين الأول). لبنان: قانون الجنسية التمييزي: امنحوا أبناء وأزواج النساء اللبنانيات حق الجنسية. هيومن رايتس ووتش.

[8] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2022، تموز). تمكين النساء في المنطقة العربية: تعزيز اقتصاد الرعاية – دراسة حالة: رعاية الأطفال في لبنان (E/ESCWA/CL2.GPID/2022/TP.2) [دراسة حالة]. الأمم المتحدة.

[9] الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية (ANND). (2021). الحماية الاجتماعية في لبنان: من نظام قائم على الامتيازات إلى نظام قائم على الحقوق.

[10] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2022). الحماية الاجتماعية في لبنان: من منظور جندري.

[11] معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. (2016). الحماية الاجتماعية في لبنان: تمرين رسم الخرائط. وزارة المالية، الجمهورية اللبنانية.

يواجهن حواجز مثل شرط وجود كفيل للقرض أو ضمانات عينية،[12] وهو ما تفتقر إليه معظمهنّ نتيجة ضعف القدرة المالية، وعدم المساواة في حقوق الإرث، ومحدودية تملّك العقارات. وتمنع هذه القيود النساء من الحصول على الائتمان اللازم لبدء الأعمال أو تحقيق الاستقلال الاقتصادي.[13] علاوة على ذلك، ومع تحمّل العبء الأكبر من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والمسؤوليات المنزلية، يشكّل «العمل غير المرئي» حاجزًا أمام المشاركة الاقتصادية، خصوصًا في المناطق الرّيفية التي تتأثر بشكل أكبر بالانهيار الاقتصادي. ويزيد هذا العبء غير المعترف به من تهميش النّساء وإقصائهن عن الأنظمة المالية وسوق العمل النظامي، ممّا يتركهنّ عالقات بين الاستبعاد المالي والاعتماد الأسري. ومع تزايد متطلّبات الرعاية وتراجع الخدمات العامّة التي توفّرها الدولة، تُحاصَر النساء في دوائر مفرغة من التّبعية.[14]

4. التمثيل السياسي الناقص في المؤسسات الحكومية الأساسية

لا تزال النساء مهمَّشات في الساحة السياسية في لبنان، على الرّغم من نشاطهنّ في المجتمع المدني وجهود المناصرة. ونادرًا ما تتاح لهنّ الفرصة للتواجد على طاولات صنع القرار أو داخل المؤسسات الرّسمية، ليجدن أنفسهنّ رهائن لأجندات سياسية متعثّرة أو انتقائية وضحايا للإقصاء الهيكلي، ويبقى حضور النساء في المناصب الوزارية و/أو القيادية الإدارية شبه معدوم. إضافة إلى ذلك، فإن غياب الإرادة السياسية الجدّية للحوكمة الشاملة وإحراز تقدّم في المساواة الجندرية يشكّل عائقًا كبيرًا، وذلك بسبب غياب الجهود الفعلية لمعالجة السياسات أو القوانين أو الممارسات الأبوية والإقصائية.

5. غياب البيانات الشاملة والمحدَّثة المصنَّفة بحسب النوع الاجتماعي

يُشكّل غياب البيانات المصنَّفة بحسب النّوع الاجتماعي عائقًا أساسيًا في لبنان فيما يتعلّق بالتخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي، فلا يتم قياس أعمال الرعاية، والعمل غير النظامي، والمساهمات الاقتصادية بشكل كافٍ، هذا إن كانت تُقاس بالأصل. ومع ضعف البيانات، تتقيّد قدرة صانعي السياسات والجهات المانحة على تقييم الاحتياجات، وتخصيص الموارد، أو متابعة التقدّم، ممّا يؤدي إلى ضعف المساءلة ويُعيق جهود المناصرة والإصلاح. إلى جانب كلّ ذلك، إن القدرة المؤسّسية للبنان تتعرّض للتقويض بشكل أكبر إذ إنّ آخر تعداد سكاني وطني كامل أُجري عام 1932،[15] ما يعني أنّ الأرقام الديموغرافية والاقتصادية لم يتم تحديثها بشكل منهجي عبر العقود. ولا شكّ أنّ هذا الغياب لقاعدة بيانات حديثة يزيد من فجوات البيانات حول النوع الاجتماعي، لا سيما في مجالات مثل أعمال الرعاية والعمل غير النظامي، ممّا يجعل واقع النساء غائب إلى حد كبير عن السياسات العامة.[16]

---

[12] ديلي، ج. (2015). تعزيز اقتصاد لبنان من خلال دعم رائدات الأعمال. إنفو برو.

[13] مركز ويلسون. (2023). ريادة الأعمال النسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالات البحرين ولبنان وتونس (ورقة عمل عن ريادة الأعمال النسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين

[14] داغر، ل.، نصّار، ف. ن.، وسيداني، و. (2025). من الهامش إلى التيار الرئيسي: مسارات الصمود والإصلاح في القطاع غير النظامي الحضري في لبنان. مجلة العالم الثالث الفصلية، 1-20. https://doi.org/10.1080/01436597.2025.2516822

[15] مكتبي، ر. (1999). التعداد اللبناني لعام 1932 مُعاد النظر فيه. من هم اللبنانيون؟ المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط. 26(2):219-241. DOI:10.1080/13530199908705684

[16] إنمايا نيوز. (2025، 18 حزيران). كتيّب الجندر الجديد يكشف عدم المساواة في لبنان ويدعو لإصلاح البيانات. إنمايا.
هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (د.ت.). ورقة بيانات قطرية: لبنان [مجموعة بيانات]. بوابة بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

التداعيات الجندرية

1. **غياب أنظمة حماية اجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي يرسّخ الهشاشة الاقتصادية للنساء**

تعاني النساء في لبنان من ذوات الدّخل المحدود، وفي المناطق الرّيفية، والقطاعات غير النظامية من وصول محدود إلى حماية اجتماعية كافية. ومع سياسات تفشل في معالجة الاحتياجات الجندرية، تجد النساء أنفسهن مستبعدات من شبكات الأمان. ومن دون تأمين اجتماعي، أو إجازة أمومة، أو خدمات رعاية الأطفال، تُضطر النساء إلى الانخراط في عمل غير نظامي وغير مستقرّ أو أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر، ممّا يؤدّي إلى ضعف الحراك الاقتصادي وترسيخ دوائر الفقر.

2. **أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل العاطفي يقيّدان بشكل غير متكافئ مشاركة النساء في سوق العمل**

تتحمّل النساء (سواء اللبنانيات أو العاملات المهاجرات في الخدمة المنزلية أو اللاجئات) الجزء الأكبر من الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال والمسنّين/ات، مع أعباء ثقيلة تقيّد قدرتهنّ على الوصول إلى فرص عمل نظامية وبالتالي تعيق تقدّمهنّ الاقتصادي. وفي ظل غياب بنية تحتية للرّعاية، مثل خدمات حضانة بأسعار معقولة أو مرافق لرعاية المسنّين، وضعف الاستثمارات العامة فيها، تُستبعد النساء من سوق العمل ويُحرمن من إمكانية الحصول على وظائف بدوام كامل، وذلك يؤدي إلى تراجع في كلٍّ من الدخل والاستقلالية.

3. **العوائق أمام الشمول المالي تُقوّض الاستقلال الاقتصادي للنساء**

بسبب محدودية الوصول إلى الائتمان، والقروض، والتمويل الصّغير، تواجه النساء مزيدًا من العوائق أمام تحقيق الاستقلال المالي، وفي ظل غياب برامج مرافقة للتّدريب على الثقافة المالية والحماية القانونية، تبقى النساء عرضة للاستغلال والدّيون. ويحول ذلك دون تمكّنهن من إنشاء الشّركات، أو الاستثمار، أو تحقيق استقلال اقتصادي، فتكون النتيجة حلقة مفرغة تُكبَت فيها الإمكانات الاقتصادية للنساء، ويُقوَّض استقلالهنّ، وتُجعل مساهماتهنّ غير مرئية في مسار التعافي الاقتصادي الأوسع في لبنان. وتتجاوز العواقب ذلك، إذ إنّ استبعاد نصف السكان من الأنظمة المالية ومن أسواق العمل النظامية يخنق الابتكار، ويُقلّص النشاط الريادي، ويحدّ من النمو الاقتصادي الشامل، كما يُثقل كاهل النساء أكثر بأعمال الرّعاية غير المدفوعة الأجر بدون أي اعتراف بها.

4. **غياب البيانات المصنَّفة بحسب النوع الاجتماعي يحجب حجم مساهمات النساء الاقتصادية واحتياجاتهنّ**

إنّ محدودية البيانات حول أعمال الرعاية والعمل غير النظامي تقوّض دور النساء في الاقتصاد وتحدّ من قدرة صانعي السّياسات على معالجة إقصائهنّ. وبما أنّ البيانات المتوفّرة غالبًا قديمة أو غير مكتملة، لم يكن من الممكن تصميم تدخّلات موجّهة للنساء والفئات الهشّة الأخرى بدون تكرار الجهود.[17] وهذا يؤخّر جهود المناصرة والمساءلة، ويُبقي النساء غائبات عن التخطيط وتخصيص الموارد.

[17] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (د.ت.). ورقة بيانات قطرية: لبنان [مجموعة بيانات]. بوابة بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

التوصيات

1. **توسيع نظام الحماية الاجتماعية وإصلاحه لضمان شمول النساء والفئات الضعيفة**

يُعدّ إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في لبنان خطوة بالغة الأهمية نحو إدماج بنود عالمية وشاملة، خاصّة للنساء، ويعني ذلك زيادة ملحوظة في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى جانب إصلاحات تضمن عدم توجيه التمويل نحو هياكل قديمة ومجزّأة. هكذا، على النظام الجديد أن يكون شفّافًا، ديناميكيًا، وقادرًا على الاستجابة للأزمات، مع وجود آليات متابعة منتظمة لضمان معالجة المشكلات وخدمة المستفيدين/ات المناسبين/ات. ومع زيادة الموازنة إلى جانب الإصلاحات اللازمة، يمكن توسيع المبادرات، وجعلها أكثر فعالية، ومواءمتها بشكل أفضل مع احتياجات النساء.

2. **دعم التمكين الاقتصادي للنساء من خلال التوظيف والتمويل وخدمات الرعاية**

إن تعزيز وصول النساء إلى العمل النظامي ودمج برامج التثقيف المالي إلى جانب مبادرات التمويل الصغير يُعدّ أمرًا ضروريًا، إذ تُعتبر هذه الأدوات من الركائز الأساسية للتّمكين ولمكافحة الاستغلال. بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ أن تُدرج النساء بشكل فعّال ضمن استراتيجية التعافي الاقتصادي، بينما يمكن دعم النساء الأكثر هشاشة، بمن فيهن المعيلات الوحيدات للأسر، من خلال نماذج العمل المنزلي وبرامج ريادة الأعمال الموجَّهة. وأخيرًا، تُعتبر خدمات رعاية الأطفال ورعاية المسنّين/ات بتكلفة معقولة أمرًا أساسيًا لتمكين النساء من المشاركة المستدامة في سوق العمل.

3. **الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر**

إن الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وقياسها وإدراجها ضمن الإحصاءات والتخطيط، يُعد أمرًا أساسيًا، ويمكن تحقيقه من خلال تنظيم خدمات الرعاية المنزلية وترخيصها. وهذا الاعتراف ينبغي أن يبدأ بالقياس المنهجي عبر بيانات مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي، ومسوح استخدام الوقت، وإدماج أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الحسابات الوطنية. من شأن ذلك أن يضمن الاعتراف بحجم عمل النساء في عمليات التخطيط وتخصيص الموارد. بالإضافة إلى القياس، ينبغي استخدام الأدوات السياساتية للتخفيف من عبء الرعاية الملقى على عاتق النساء وإعادة توزيع المسؤوليات. ويشمل ذلك ترخيص خدمات الرعاية المنزلية والمجتمعية وتنظيمها، وإنشاء مرافق لرعاية الأطفال والمسنين/ات تكون بتكلفة معقولة ويسهل الوصول إليها، ودمج بنود الرعاية في قانون العمل وأطر الحماية الاجتماعية.

4. **إصلاح قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والعمل لتعزيز المساواة الجندرية**

لقد طال انتظار الإصلاحات القانونية وأصبحت ضرورية لتفكيك الهياكل الأبوية القائمة في القوانين، ويشمل ذلك السماح للنساء بمنح الجنسية لأطفالهنّ، وإقرار الزواج المدني لضمان الحقوق خارج الأنظمة الطائفية، وإصلاح قوانين العمل بما يوفّر الحماية من الاستغلال والتّمييز.

وتبقى قوانين الأحوال الشخصية من أبرز العوائق أمام المشاركة الاقتصادية للنساء، حيث لا تزال العديد من النساء بحاجة إلى موافقة أولياء أمور ذكور العائلة للوصول إلى التعليم أو العمل أو حرية التنقّل.

كما يتضمّن قانون العمل الحالي أشكالًا من التمّييز، إذ تواجه النساء قيودًا على العمل في قطاعات معيّنة، بينما تبقى الحماية المتعلّقة بالأمومة محدودة، ولا توجد أي أحكام تعترف بمسؤوليات الرعاية أو تدعمها.

ومن بين أبرز الجهود الإصلاحية الأخيرة ما قدّمته وزيرة العمل عناية عزّ الدين من مقترحات لتعديلات تهدف إلى إدخال ترتيبات عمل أكثر مرونة وتوفير بنود خاصة برعاية الأطفال ضمن قانون العمل.[18] على الرغم من أن هذه الإصلاحات لم تُقرّ بعد، فإنها تُشكّل سابقة مهمّة لمعالجة أعباء الرّعاية الملقاة على عاتق النساء وتوسيع فرص مشاركتهنّ. وأخيرًا، لا بدّ أن تكون الضمانات القانونية قابلة للتنفيذ من خلال أنظمة العدالة الّتي يمكن الوصول إليها.

5. **تعزيز المشاركة السياسية للنساء لضمان تمثيل متكافئ في صنع القرار**

لا بد للإصلاحات السياسية الضرورية أن تأخذ في الاعتبار حضور النساء وتأثيرهنّ في هياكل الحوكمة، بما في ذلك تطبيق الكوتا النسائية وتعزيز القيادة النسائية. ويُعد ذلك أمرًا أساسيًا لاستهداف الاحتياجات الجندرية من خلال صنع قرار تمثيلي. ففي خلال المرحلة الأولى من مشروع تحويل السرديات في العام 2024، كان أحد الإنجازات البارزة يتمحور حول مشاركة النساء السياسية، وقد شدّدنا على ضرورة اعتماد سياسات قائمة على الأدلة، وضمان المساءلة، ومعالجة الحواجز المالية والاجتماعية التي تعيق مشاركة النساء السياسية، وذلك بهدف تعزيز بيئة حوكمة أكثر شمولًا وتعزيز المساواة الجندرية.[19] إن هذه الإصلاحات ستتيح وضع سياسات تستجيب للاحتياجات الجندرية، وتزيل الحواجز، وتُهيّئ الظروف لمشاركة اجتماعية-اقتصادية أفضل للنساء.

6. **تعزيز البيانات والشفافية من أجل تخطيط شامل ومساءلة فعّالة**

من أجل تحسين فعالية البرامج وإعادة بناء الثقة مع كلّ من الجهات المانحة والمواطنين/ات، من الضروري منح الأولوية لجمع البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي واستخدامها، خصوصًا في مجالات أعمال الرعاية والعمل غير النظامي. وتتيح هذه البيانات لصانعي السياسات تحديد مواضع إقصاء النساء، وكيفية توزيع الموارد، والفجوات المستمرّة في الوصول إلى الخدمات. علاوة على ذلك، من الضروري دمج هذه البيانات في أنظمة الحماية الاجتماعية وعمليات التخطيط، إلى جانب جعل مخصّصات الموازنات علنية وقابلة للتّتبع لضمان المساءلة، وتقليل الهدر، وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية.

---

[18] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2023). الإسكوا ولجنة المرأة والطفل البرلمانية تطلقان دراسة حول ترتيبات العمل المرنة في لبنان. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

[19] معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة. (2024، 24 حزيران). تعزيز المشاركة السياسية للنساء في السياسة والإدارة العامة في لبنان [وثيقة نتائج]. الجامعة الأمريكية في بيروت.

الخاتمة

إن إزالة العوائق القانونية والهيكلية والاقتصادية أمام مشاركة النساء تُعدّ أمرًا أساسيًا لتعافي لبنان. فالقوانين التمييزية، وغياب البنية التحتية الأساسية للرعاية، وضعف التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي يرسّخ إقصاء النساء، ولا سيما النساء الرّيفيات واللاجئات وذوات الدّخل المحدود. ومن أجل ذلك، ثمّة حاجة ملحّة إلى إصلاحات عاجلة، تشمل توسيع الحماية الاجتماعية الشاملة وتمويلها، وضمان المساواة في الحقوق القانونية، وإدماج النساء في هيئات صنع القرار، والاستثمار في برامج رعاية الأطفال والمسنين/ات، وبرامج التمكين المالي. ومن خلال هذه الخطوات، يمكن للبنان أن ينتقل من النظر إلى النساء كمتلقّيات سلبيات للمساعدات، إلى تمييزهنّ كقائدات لا غنى عنهن في مسار التّعافي الاقتصادي، والتّماسك الاجتماعي، والحوكمة الشاملة، ممّا يمهّد لبناء مستقبل أكثر مساواةً وصمودًا للجميع.

تواصل معنا